

Distr.: General  
23 July 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 119 (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات  
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

## مذكرة شفوية مؤرخة 22 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة ويشرفها أن تشير إلى ترشُّح أوكرانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023، في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

وبناء عليه، ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تحيل البعثة الدائمة طيه بيانا بالالتزامات والتعهدات الطوعية لأوكرانيا في مجال حقوق الإنسان، تؤكد فيه من جديد التزامها بتعزيز واحترام كل حقوق الإنسان ومشاركيتها الفعالة في أعمال مجلس حقوق الإنسان (انظر المرفق).

وتود البعثة الدائمة أن تطلب تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 22 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

### ترشح أوكرانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة (2021-2023)

#### التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

- 1 - إن أوكرانيا، بصفتها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة وشريكة مسؤولة في التعاون الدولي، ملتزمة التزاماً قوياً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وملتزمة بشكلٍ صارم بالتزاماتها الدولية بموجب هذه الصكوك وغيرها من الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- 2 - وتشارك أوكرانيا بنشاط في عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وهي طرف في صكوك الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكولاته الاختيارية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- 3 - كما أسهمت أوكرانيا بفعالية في إنشاء مجلس حقوق الإنسان وفي أنشطته منذ ذلك الحين، وهي ملتزمة بضمان فعالية عمل المجلس وآلياته، ودوره الرائد في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتعتبر أوكرانيا مجلس حقوق الإنسان جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المكلف بالاستجابة بسرعة وفعالية وفي الوقت والشكل المناسبين للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وتؤيد الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيزه.
- 4 - وتؤمن أوكرانيا إيماناً راسخاً بأن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تكون من أهم العوامل المفضية إلى تهديد السلام. إن أوكرانيا، إذ تضع ذلك في اعتبارها منذ عام 2010، ما برحت تروج بشكل ثابت ومنظم في مجلس حقوق الإنسان للمبادرة المتعلقة بدور منع انتهاكات حقوق الإنسان، متمتعة في ذلك بالدعم المتفاني المقدم من مجموعة أساسية من الدول. وقد اتخذت بالتوافق قرارات المجلس ذات الصلة المعنونة "دور منع الانتهاكات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها" (القرارات 5/14 المؤرخ 17 حزيران/يونيه 2010، و 13/18 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2011، و 16/24 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013، و 6/33 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2016 و 6/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019).
- 5 - إن أوكرانيا، بوصفها بلداً ما زال يعاني من العدوان الروسي المسلح، تركز على حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، المحتلتين مؤقتاً وأرجاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك. وما برح هذا التركيز يشكل موقفاً ثابتاً لأوكرانيا، على نحو ما جرى الإعراب عنه في أحكام قرار الجمعية العامة 262/68 المؤرخ 27 آذار/مارس 2014 المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، والقرارات 205/71 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2016، و 190/72 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017، و 263/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، و 168/74 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 المعنونة "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا"، وأيضاً في القرارين 194/73 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 17/74 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2019 المعنونين "مشكلة عسكرية جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي

ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف، وهي قرارات تتسم بأهمية أساسية من الناحيتين السياسية والقانونية.

6 - وما برحت أوكرانيا تعمل بشكل وثيق مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضيتها، بما في ذلك مع البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي تعمل بدعوة من حكومة أوكرانيا منذ منتصف آذار/مارس 2014. والهدف الرئيسي للبعثة، على النحو المتوخى في المادة الرابعة من الاتفاق المبرم بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومة أوكرانيا في 31 تموز/يوليه 2014، هو "رصد حالة حقوق الإنسان في البلد، مع إيلاء انتباه خاص لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي والمناطق الشرقية والجنوبية من أوكرانيا، وتقديم المفوضة السامية تقارير منتظمة ودقيقة وعلنية عن حالة حقوق الإنسان والشواغل والمخاطر الناشئة".

7 - ومع أن تركيزنا الأساسي منصبّ على العواقب الإنسانية للعدوان الروسي، فإن أوكرانيا تواصل تعزيز الحماية المناسبة لحقوق جميع الأشخاص الذين يعيشون على أراضيها داخل الحدود المعترف بها دولياً. وتشارك أوكرانيا، بوصفها مدافعة نشطة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتغلب على القوالب النمطية الجنسانية، في مداوات الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا، بما في ذلك مناقشات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى وجه الخصوص، شاركت أوكرانيا، بصفتها عضواً منتخبا في مجلس الأمن، في تقديم القرار التاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، مؤكدة من جديد الدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي مفاوضات السلام، وبناء السلام، وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية، وحل ما بعد النزاع. وعلاوة على ذلك، تنفذ أوكرانيا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على النحو الواجب، لا سيما عن طريق تنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية. كما أن أوكرانيا تشارك في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

8 - وأوكرانيا منخرطة بنشاط في جهود التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة بهدف التصدي بشكل شامل للتحديات التي تطرحها حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منظور حقوق الإنسان.

9 - وخضعت أوكرانيا، في إطار تعاونها النشط مع آلية مجلس حقوق الإنسان للاستعراض الدوري الشامل، لثلاث دورات استعراض ناجحة في الأعوام 2008 و 2012 و 2017.

10 - كما أن أوكرانيا، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، تخضع بالكامل للاستعراض الدوري الشامل، وهي قطعت على نفسها الالتزامات والتعهدات الطوعية التالية.

11 - في إطار مجلس حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة، ستقوم أوكرانيا بما يلي:

- السعي إلى تعزيز الموضوعية وعدم الانتقائية في تسيير أعمال المجلس
- إجراء حوار بناء وشفاف بشأن حقوق الإنسان مع الدول والمنظمات غير الحكومية
- المضي في دعم مفوضية حقوق الإنسان
- مواصلة الإسهام في تطوير طرائق الاستعراض الدوري الشامل وفي تعزيز المجلس من الناحية المؤسسية

- التعاون البناء مع الدول الأعضاء في إصلاح نظام هيئات المعاهدات للأمم المتحدة
- مواصلة تعزيز المبادرة المتعلقة بدور منع الانتهاكات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- مواصلة التعاطي مع الجهات المعنية لضمان الحماية وتعزيز الفعاليين لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح
- السعي إلى زيادة الدعم المقدم إلى المبادرات والقرارات الرامية إلى حماية حقوق الطفل
- مواصلة دعم الأنشطة التي تعزز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة والاتجار الدولي بالبشر
- مواصلة التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة
- التعاون مع الدول الأعضاء لضمان مشاركة مجلس حقوق الإنسان بنشاط في المساعي المتعددة الأطراف الرامية إلى بلورة استجابة ممتثلة لحقوق الإنسان تتصدى للأثر السلبي لحالات الطوارئ العامة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الحالية
- التأكد من أن التدابير المتخذة لمعالجة الأثر السلبي لحالات الطوارئ العامة ممتثلة تماماً لموجبات الدول والتزاماتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق.

12 - وعلى الصعيد الثنائي، سنقوم أوكرانيا بما يلي:

- التعاون الفعال مع الدول - بغض النظر عن عضويتها في المجلس - من أجل التعبير عن آرائها في ما يتعلق بالمداورات الجارية داخل المجلس
- تيسير التعاطي بين المجلس وفرادى البلدان
- التأكد من أن المجلس يقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات على أن يجرى توفيرها بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها.

13 - وعلى الصعيد الداخلي، سنقوم أوكرانيا بما يلي:

- مواصلة تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان من خلال تحسين إدماج حقوق الإنسان في كل من عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات
- مواصلة تعزيز المشاركة والشراكة الوثيقتين بين الحكومة والمجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- العمل من أجل إنشاء آلية فعالة لحماية حقوق الإنسان والحريات في أوكرانيا وتسوية القضايا المنظومية في هذا المجال، بما في ذلك من خلال صياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2023، ووضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية
- مواصلة تيسير الحوار الشفاف بين الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في مجال تعزيز السياسات العامة التي تكفل احترام حقوق الإنسان وتحسين حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
- ضمان حماية حقوق الأقليات القومية والشعوب الأصلية وتعزيزها، على نحو فعال

- مواصلة تعزيز الأنشطة التي تحمي حقوق الطفل وتنهض بحقوق المرأة وبالمساواة بين الجنسين
- تنفيذ إصلاحات تعزز حماية حقوق الإنسان والتسيير الديمقراطي لعمل مؤسسات البلاد بما يتماشى مع المعايير الدولية
- مواصلة تركيز الجهود على تعزيز المشاركة التامة للمرأة على قدم المساواة في صنع القرار، لا سيما في مجالات الأمن الوطني، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء السلام، وحفظ السلام، وكذلك على حماية حقوق المرأة وأكثر الفئات ضعفا، بما في ذلك الأطفال والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنون والمشردون داخليا واللاجئون والمهاجرون
- تطبيق القوانين ذات الصلة ووضع مزيد من السياسات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات بكل أشكاله
- دعم استقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال آلية وقائية وطنية فعالة.

---